

الأحاديث الزائدة المرفوعة من باب
(الإيمان بالملائكة) من كتاب شعب الإيمان للبيهقي

اعداد

أحمد عبد الرازق حسن محمود

طالب دكتوراه بقسم الشريعة بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة

مقدمة

السنة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، وهي المبينة لمصدره الأول القرآن الكريم، فتفصل مجمله، وتفسر مشكله، وتقيد مطلقه، وتخصص عامه، وتنسخ بعض أحكامه، هذا بجانب استقلالها بالتشريع.

والسنة لم تكتب في حياة النبي صلى الله عليه وسلم كما كتب القرآن، ولم تجمع في زمن الخلافة الراشدة في كتاب واحد كما جمع المصحف، بل استمر الناس يتناقلونها أقوالا وأفعالا حفظا في صدورهم حتى نهايات القرن الهجري الأول، حيث أمر الخليفة عمر بن عبد العزيز أهل العلم بالكتابة خشية ذهاب العلماء ودروس العلم.

وقد انبرى جهاذة من الرجال في تدوينها، فكانت مهمة خطيرة دقيقة، فالسند قد ابتعد، وظهر الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكن الله قد حفظ هذه السنة بما حفظ به القرآن الكريم، فقيض لها الإجماع من هذه الأمة ليتصدوا لذلك كله.

وبدأت علوم الحديث تتشكل تبعا للتدوين، فلم تُعن أمة من الأمم بالسند قبل ولا بعد كما اعتنت هذه الأمة، فاشتراط أهل هذا الفن ألا يقبل حديث إلا بإسناد، ثم ينظر في الإسناد، أمقبول هو أو مردود، فقعدت لأجل ذلك القواعد، فظهرت قوانين الرواية والدراية، وتوعدت العلوم في ذلك وتفرعت، وأثرى هذا كله في النهاية علوم الدين كافة.

وشهد القرن الثالث تطورا كبيرا في العلوم عامة وفي علم الحديث بشكل خاص، فظهرت فيه الصحاح من كتب الحديث، على رأسها صحيح البخاري ومسلم، ثم السنن المشهورات التي ألحقت بالصحيحين، وهي سنن النسائي وأبي داود وجامع الترمذي، ثم ألحقت بها سنن ابن ماجه، وصارت تعرف بالكتب الستة، وقد تلتفتها الأمة بالقبول، حتى إنها سميت بالأصول الستة، ويوجد غيرها كثير من كتب الرواية من سنن ومسانيد ومصنفات ومعاجم وغيرها.

ولم يقتصر وجود الأحاديث المسندة في عصر التدوين على كتب رواية الحديث فقط، إنما توجد أيضا في كتب الفقه والطبقات والتفسير والتاريخ وغيرها.

ولما كان الاهتمام والاعتماد على الأصول الستة لشهرتها وقرب تناولها، بذل أهل الحديث جهدهم في تقريب باقي الكتب، لإبراز ما فيها من أخبار زائدة على الأصول الستة، ودونها في كتب مستقلة، سميت هذه الكتب بكتب الزوائد.

وكان بداية التصنيف في علم الزوائد متأخرا، فتشير المصادر لظهوره في القرن الثامن، ولكن ليس بين أيدينا من ذلك شيء، فأقدم ما وصل إلينا من كتب الزوائد مصنفات الهيتمي علي بن ابي

بكر بن سليمان (ت 807 هـ) التي من أشهرها: موارد الظمان لزوائد ابن حبان، ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد، وغيرها، ثم ازدهرت مع التاسع على يد البوصيري أحمد ابن أبي بكر (ت 840 هـ) ومن أشهر ما ألف: اتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، ثم ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي (ت 852 هـ) ومن أشهر ما صنف: المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، وقد ذكرت المصادر في هذا الباب أيضا جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) إلا إن مصنفاته لم تصل إلينا⁽¹⁾، ثم توقف التصنيف في الزوائد بعد ذلك حسب علمي، حتى عصرنا الحالي، حيث فتح باب التصنيف في هذا الفن من جديد، فصنف ناس كثير، فحققوا القديم، وتناولوا ما تبقى من كتب الحديث.

ولقد رأيت أن المعاصرين قد توسعوا في أمر الزوائد لتحقيق الفائدة منه، فتناولوا كتبها هي ليست كتب رواية حديث، ككتب التاريخ والتفسير، ولكنها صنفت في عصر التدوين، واحتوت على أحاديث مسندة، يرويها مصنفيها بأسانيدهم، كتاريخ بغداد للخطيب البغدادي (460 هـ) الذي تناوله الدكتور خلدون الأحذب، فصنف زوائد تاريخ بغداد على الكتب الستة، واطلعت أيضا على رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية بغزة بعنوان زوائد تفسير البغوي (ت 516 هـ) على الكتب الستة وأجيزت سنة 2008م، وغير ذلك كثير.

ولا تزال كثير من الكتب مشحونة بالأخبار، تنتظر من يدرسها ويبرز ما قد يكون فيها من أحاديث ليست في الأصول الستة، ويقدمها للناس لينتفعوا بها.

وتعد مؤلفات الإمام البيهقي (458هـ) بالأهمية بمكان، فهي كتب ظهر فيها نبوغ الإمام وحسن صنعه⁽²⁾، فقد احتوت تعليقات مهمة وفوائد جمة من نقد للأحاديث وتعريف بالرواة، هذا بجانب أنها حفظت لنا الكثير من النصوص المهمة التي تعزّ في غيرها، كما حفظت أحاديث كتب سقطت اليوم من يد الزمان، كأماشي الحاكم وتاريخ نيسابور، ومسند الصفار، وسنن يوسف بن يعقوب، وصحيح الإسماعيلي، وغيرها⁽³⁾.

هذا بجانب فضل البيهقي وحفظه وسعة علمه، فقد فاق شيوخه وأقرانه، فكل من ترجم له قد وصفه بمختلف نعوت التعديل، كالحافظ والعلامة والإمام⁽⁴⁾، قال عنه النووي: "وهو اتقن من شيخه الحاكم وأشد تحريا"⁽⁵⁾، وقال عنه ابن تيمية: "أعلم أصحاب الشافعي بالحديث وأنصرهم للشافعي"⁽⁶⁾

وكتاب شعب الإيمان، من الكتب الأصلية لرواية الحديث، ويحتوي على أكثر من عشرة آلاف حديث وأثر⁽⁷⁾، فهو من الأسفار المهمة، وتجريد زوائده على الكتب الستة وجمعها وترتيبها ونقدها، عمل سينتفع به الناس بإذن الله كما هو ديدن كتب الزوائد، وذلك مشهور معروف.

ويذكر أن الحافظ جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) قد تناوله وجرّد زوائده، إلا إنه لم يصل إلينا، كما إنه لم يتمه (٥).

وها أنا أقدم للباحثين جزءا يسيرا منه في فصل واحد، وهو الأحاديث المرفوعة الزائدة في باب الإيمان بالملائكة من كتاب شعب الإيمان للبيهقي، وقد جمعت في هذا العمل الزوائد المرفوعة فقط على الكتب الستة، دون الآثار والموقوفات، وأقصد بالحديث الزائد هنا، هو الحديث الذي لم يرو بتمامه في الكتب الستة، أو روي ولكن عن صحابي مختلف، أو روي في الستة ولكن في رواية البيهقي زيادة لفظية مؤثرة في المعنى.

ورتبت هذه الزوائد حسب ترتيبها في الكتاب الأصلي، ثم قمت بدراستها، وبينت ما هو صحيح منها وما هو ضعيف حسب ما آل إليه اجتهادي، فإن كان الحديث صحيحا أو حسنا ترجمت لكل رجاله لأبين ذلك، وإن كان ضعيفا اكتفيت بترجمة الضعيف من الرواة وسبب تضعيفه.

كما قمت بتخريج هذه الأحاديث مما وصل إليه اطلاعي من كتب الحديث، وأخرج فقط عندما ألتمس الفائدة من التخريج، أي أي أخرج متى وجدت شاهدا أو متابعا يقوي سند البيهقي أو يثري البحث، وأهمل التخريج متى كان بنفس السند والمتن.

ثم ختمت العمل بنتائج وتوصيات وقائمة للمصادر والمراجع التي اعتمدت عليها، والله أسأل التوفيق والقبول والسداد، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الباحث

الثَّالِثُ مِنْ شُعَبِ الْإِيمَانِ، وَهُوَ بَابٌ فِي الْإِيمَانِ بِالْمَلَائِكَةِ

147.1- وَقَدْ أَخْبَرَنَا أَبُو طَاهِرٍ الْفَقِيه، أَخْبَرَنَا أَبُو حَامِدٍ بْنُ بِلَالٍ، حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ رَبِّهِ بْنُ صَالِحٍ الْقُرَشِيُّ، حَدَّثَنَا عُرْوَةُ بْنُ رُوَيْمٍ، عَنِ الْأَنْصَارِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:

"لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَدَرَيْتَهُ قَالَتْ الْمَلَانِكَةُ: يَا رَبُّ خَلَقْتَهُمْ يَأْكُلُونَ وَيَشْرَبُونَ، وَيَنْكَحُونَ وَيَرْكَبُونَ، فَأَجْعَلْ لَهُمُ الدُّنْيَا وَلَنَا الْآخِرَةَ، فَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: لَا أَجْعَلُ مَنْ خَلَقْتَهُ بِيَدَيَّ وَتَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي كَمَنْ قُلْتُ لَهُ كُنْ فَكَانَ"

دراسة السند:

هذا الإسناد حسن، فأبو طاهر الفقيه، محمد بن محمد بن محمش الزيادي، إمام في الحديث(١)، وأبو حامد، أحمد بن محمد بن يحيى بن بلال، ثقة(٢)، أبو زرعة الرازي، عبيد الله بن عبد الكريم، إمام حافظ(٣)، وهشام بن عمار، ثقة(٤)، عبد ربه بن صالح القرشي، ترجم له الحفاظ ولم يذكر فيه جرح وذكره ابن حبان في الثقات(٥)، عروة بن رويم اللخمي، ثقة، وعامة أحاديثه عن الصحابة مرسله(٦)، والأنصاري هو جابر بن عبد الله رضي الله عنه، قاله المزي(٧)، وصُرح به في رواية أخرى عند البيهقي عن هشام بن عمار به(٨).

تخريج الحديث:

لهذا الحديث متابعة صحيحة أخرجها عبد الله بن أحمد، قال: حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ خَارِجَةَ(٩)، نَا عَثْمَانُ بْنُ عَلَاقٍ، وَهُوَ عَثْمَانُ بْنُ حِصْنِ بْنِ عَلَاقٍ(١٠)، قَالَ: سَمِعْتُ عُرْوَةَ بْنَ رُوَيْمٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "أَنَّ الْمَلَانِكَةَ قَالُوا: رَبَّنَا خَلَقْتَنَا وَخَلَقْتَ بَنِي آدَمَ فَجَعَلْتَهُمْ يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَشْرَبُونَ الشَّرَابَ وَيَلْبَسُونَ الثِّيَابَ وَيَأْتُونَ النِّسَاءَ وَيَرْكَبُونَ الدَّوَابَّ وَيَنَامُونَ وَيَسْتَرِيحُونَ، وَلَمْ تَجْعَلْ لَنَا مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، فَأَجْعَلْ لَهُمُ الدُّنْيَا، وَاجْعَلْ لَنَا الْآخِرَةَ، فَقَالَ اللَّهُ، عَزَّ وَجَلَّ: لَا، فَأَعَادُوا الْقَوْلَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ: لَا أَجْعَلُ صَالِحَ ذُرِّيَّةٍ مِنْ خَلْقْتِي بِيَدَيَّ وَتَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي كَمَنْ قُلْتُ لَهُ كُنْ فَكَانَ"(١١).

فهذا إسناد صحيح، صريح في السماع بين كل رواته، صحيح في سماع ابن رويم من جابر رضي الله عنه.

وله شاهد ضعيف أخرجه الطبراني من حديث ابن عمرو، قال: الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير(١٢)، والأوسط(١٣)، وفيه إبراهيم بن عبد الله بن خالد المصيبي، وهو كذاب متروك، وفي سند الأوسط طلحة بن زيد، وهو كذاب أيضا(١٤).

2. 148 - وَرَوَيْنَا، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ أَنَّهُ قَالَ: "إِنَّ أَكْرَمَ خَلِيقَةِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ أَبُو الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " قَالَ بَشْرٌ: قُلْتُ رَحِمَكَ اللَّهُ: فَأَيْنَ الْمَلَانِكَةُ؟ قَالَ: فَنَظَرَ إِلَيَّ وَضَحِكَ فَقَالَ: " يَا ابْنَ أَخِي، وَهَلْ تَدْرِي مَا الْمَلَانِكَةُ؟ إِنَّمَا الْمَلَانِكَةُ خَلْقٌ كَخَلْقِ الْأَرْضِ، وَخَلْقِ السَّمَاءِ، وَخَلْقِ السَّحَابِ، وَخَلْقِ الْجِبَالِ، وَخَلْقِ الرِّيَّاحِ وَسَائِرِ الْخَلَائِقِ، وَإِنَّ أَكْرَمَ الْخَلَائِقِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى أَبُو الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

أَخْبَرَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ الْمُقْرِيُّ، أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْمَاءَ، حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَعْقُوبَ، عَنْ بَشْرِ بْنِ شَعَافٍ، عَنِ ابْنِ سَلَامٍ فَذَكَرَهُ.
دراسة السند:

هذا إسناد صحيح، فأبو الحسين المقرئ، علي بن محمد بن علي البزار، مقرئ فاضل (١)، الحسن بن محمد بن إسحاق الأزهرى، ثقة (٢)، يوسف بن يعقوب بن إسماعيل الأزدي، ثقة (٣)، عبد الله محمد بن أسماء الضبعي، ثقة، من رجال الصحيحين (٤)، مهدي بن ميمون الأزدي البصري، ثقة، من رجال الصحيحين (٥)، محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب البصري، ثقة، من رجال الصحيحين (٦)، بشر بن شغاف الضبي البصري، ثقة (٧).

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري في التاريخ بإسناد صحيح، عن موسى بن إسماعيل عن مهدي عن محمد بن أبي يعقوب عن بشر عن عبد الله بن سلام قال: "أكرم الخليفة على الله عزو جل أبو القاسم صلى الله عليه وسلم" (٨).

فموسى بن إسماعيل ثقة، من رجال الصحيحين (٩)، وبقية رجاله ثقات. وله متابعات أخرجت في المستدرک وعند الطبراني وفي مسند الحارث وعند ابن أبي الدنيا وفي الشعب في سياقات أطول.

3. 151- أَخْبَرَنَا الْأَسْتَاذُ أَبُو مَنْصُورٍ عَبْدُ الْقَاهِرِ بْنُ طَاهِرٍ مِنْ أَصْلِهِ، حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْعَمْرَوِيُّ إِمْلَاءً، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ حَمُوَيْهِ بْنِ عَبَّادِ السَّرَّاجِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَقَّارِ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ تَمَّامِ السَّلْمِيِّ، عَنْ خَالِدِ الْحَدَّاءِ، عَنْ بَشْرِ بْنِ شَعَافٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

"مَا مِنْ شَيْءٍ أَكْرَمَ عَلَى اللَّهِ مِنْ ابْنِ آدَمَ" قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَا الْمَلَائِكَةُ قَالَ: "الْمَلَائِكَةُ مَجْبُورُونَ بِمَنْزِلَةِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ"

دراسة السند:

هذا إسناد ضعيف لأجل عبيد الله بن تمام، قال البخاري: عنده عجائب (١)، وهو متهم في الرواية عن ابن الحداء خاصة (٢)، كذلك والد بشر ليس له ذكر في كتب الرجال، والقول برواية بشر عن أبيه قد تكون وهما، فيشر يروي عن ابن سلام وابن عمرو رضي الله عنهم بدون واسطة، ولم يقل أحد بشر عن أبيه إلا في هذا الحديث.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني والخطيب بالإسناد نفسه (٣) وهو ضعيف كما مر، وأخرجه البيهقي موقوفا بإسناد رجاله ثقات، قال: أخبرناه علي بن أحمد بن عبدان أخبرنا أحمد بن عبيد حدثنا ابن أبي قماش حدثنا وهب بن بقية عن خالد الحداء عن بشر بن شغاف (عن أبيه) قال سمعت عبد الله بن عمرو

يقول: "ليس شيء أكرم على الله عز وجل من بن آدم، قلت: الملائكة؟ قال: أولئك بمنزلة الشمس والقمر أولئك مجبورون".

وقوله: بشر بن شغاف (عن أبيه) تصرف من المحقق، اعتقد أنها ساقطة فزادها.

4. 153 - حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ الْأَصْبَهَانِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّبِيلِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ زَيْدِ الصَّائِعِ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ عُبَيْدِ الْأَيْدِيِّ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

"بَيْنَا أَنَا قَاعِدٌ إِذْ جَاءَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَوَكَّرَ بَيْنَ كَتْفَيْي، فَفَقَمْتُ إِلَى شَجَرَةٍ فِيهَا مِثْلُ وَكْرِي الطَّيْرِ، فَفَقَعْتُ فِي أَحَدِهِمَا، وَقَعَدْتُ فِي الْأُخْرَى، فَسَمِعْتُ، وَارْتَفَعْتُ حَتَّى إِذَا سَدَّتِ الْخَافِقِينَ، وَأَنَا أَقْلَبُ طَرْفِي، وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَمَسَّ السَّمَاءَ لَمَسَسْتُ فَالْتَفَتْتُ، فَإِذَا جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَأَنَّهُ جَلَسَ لِاطِّئِ فَعَرَفْتُ فَضْلَ عِلْمِهِ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيَّ"

دراسة السند:

هذا إسناد فيه ضعف لخفة ضبط الحارث بن عبيد، والحارث من رجال مسلم، ولم يخرج له مسلم إلا مقرونا.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن سعد (و أبو نعيم) والطبراني (كلهم عن الحارث بن عبيد، وهذا ضعيف، والصحيح أنه مرسل، فقد سأل ابن أبي حاتم أباه وأبا زرعة عن حديث رواه الحارث بن عبيد أبو قدامة، عن أبي عمران الجوني، عن أنس؛ قال: بينما النبي صلى الله عليه وسلم جالس مع أصحابه؛ إذ جاء جبريل فنكت في ظهره، ثم ذهب إلى شجرة فيها مثل وكري الطير ... ثم ذكر لهما الحديث بطوله فقالا: هذا خطأ، إنما هو كما رواه حماد بن سلمة عن أبي عمران عن محمد بن عمير بن عطاردين حاجب الداري، قال: "بينما النبي صلى الله عليه وسلم" مرسل، وذكر الحديث فقال: هذا الحديث هو الصحيح.

أقول: بهذا السند رواه مرسل ابن المبارك (و أبو نعيم الأصبهاني).

5. 154 - أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الزَّاهِدُ الْأَصْبَهَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو السَّرِيِّ مُوسَى بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَبَّادٍ، حَدَّثَنَا حُبَيْشُ بْنُ مُبَشَّرِ الْفَقِيهِ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ يَزِيدِ بْنِ هَارُونَ فَذَكَرَ قِصَّةً، ثُمَّ قَالَ يَزِيدُ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ، أَخْبَرَنَا أَبُو عِمْرَانَ الْجَوْنِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمِيرِ بْنِ عَطَّارِ بْنِ حَاجِبِ النَّمِيمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

" لَمَّا أُسْرِيَ بِي كُنْتُ فِي شَجَرَةٍ وَجِبْرِيلُ فِي شَجَرَةٍ فَغَشِينَا مِنْ أَمْرِ اللَّهِ بَعْضُ مَا غَشِينَا فَخَرَّ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَغْشِيًّا عَلَيْهِ، وَثَبَّتْ عَلَيَّ أَمْرِي فَعَرَفْتُ فَضْلَ إِيْمَانِ جِبْرِيلَ عَلَيَّ إِيْمَانِي "

دراسة السند:

هذا إسناد رجاله ثقات، فأبو عبد الله الحافظ، الحكم النيسابوري، ثقة(١)، ومحمد بن عبد الله بن أحمد الصفار الأصبهاني، إمام محدث(٢)، وموسى بن الحسن بن عباد الجلاجلي، ثقة(٣)، وحبيش بن مبشر بن أحمد الثقفي، ثقة(٤)، ويزيد بن هارون السلمي، ثقة من رجال الصحيحين(٥)، وحماد بن سلمة بن دينار المصري، ثقة، من رجال مسلم(٦)، وأبو عمران الجوني، ثقة، من رجال الصحيحين(٧)، ومحمد بن عمير بن عطاردين حاجب الداري، تابعي، ثقة(٨)، عمير بن عطاردين، والد محمد بن عمير، ليست له ترجمة، والظاهر أن ذكره وهم من الرواة، والأصح أن محمد بن عمير يرفعه مرسلًا كما مر قريبًا.

6. 155 - أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُسَامَةَ الْكَلْبِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِيهِ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ:

بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَعَهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُنَاجِيهِ، إِذْ انشَقَّ أَفْقُ السَّمَاءِ فَأَقْبَلَ جِبْرِيلُ يَتَضَاعَلُ، وَيَدْخُلُ بَعْضُهُ فِي بَعْضٍ، وَيَذْنُو مِنَ الْأَرْضِ، فَإِذَا مَلَكَ قَدْ مَثَلَ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ:

"يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ رَبَّكَ يُفْرِنُكَ السَّلَامَ، وَيُخَيِّرُكَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ نَبِيًّا مَلَكًا، وَبَيْنَ أَنْ تَكُونَ نَبِيًّا عَبْدًا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: فَأَشَارَ جِبْرِيلُ إِلَيَّ بِيَدِهِ أَنْ تَوَاضَعُ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ نَاصِحٌ، فَقُلْتُ: عَبْدًا نَبِيًّا. فَعَرَجَ ذَلِكَ الْمَلَكُ إِلَى السَّمَاءِ، فَقُلْتُ: يَا جِبْرِيلُ، قَدْ كُنْتُ أَرَدْتُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ هَذَا، فَرَأَيْتُ مِنْ حَالِكَ مَا شَغَلَنِي عَنِ الْمَسْأَلَةِ، فَمَنْ هَذَا يَا جِبْرِيلُ؟ قَالَ: هَذَا إِسْرَافِيلُ خَلَقَهُ اللَّهُ يَوْمَ خَلَقَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ صَافِنًا قَدَمَيْهِ لَا يَرْفَعُ طَرْفَهُ، بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرَّبِّ سَبْعُونَ نُورًا، مَا مِنْهَا نُورٌ يَذْنُو مِنْهُ إِلَّا احْتَرَقَ، بَيْنَ يَدَيْهِ اللَّوْحُ الْمَحْفُوظُ، فَإِذَا أَدِنَ اللَّهُ فِي شَيْءٍ مِنَ السَّمَاءِ، أَوْ فِي الْأَرْضِ ارْتَفَعَ ذَلِكَ اللَّوْحُ يَضْرِبُ جَبِينَهُ فَيَنْظُرُ فِيهِ، فَإِنْ كَانَ مِنْ عَمَلِي أَمْرًا بِهِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ عَمَلِ مِيكَائِيلَ أَمْرًا بِعَمَلِهِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ عَمَلِ مَلِكِ الْمَوْتِ أَمْرًا بِهِ فَقُلْتُ: يَا جِبْرِيلُ، عَلَى أَيِّ شَيْءٍ أَنْتَ؟ قَالَ: عَلَى الرِّيَّاحِ وَالْجُنُودِ، قُلْتُ: عَلَى أَيِّ شَيْءٍ مِيكَائِيلُ؟ قَالَ: عَلَى النَّبَاتِ وَالْقَطْرِ، قُلْتُ: عَلَى أَيِّ شَيْءٍ مَلِكُ الْمَوْتِ؟ قَالَ: عَلَى قَبْضِ الْأَنْفُسِ، وَمَا ظَنَنْتُ أَنَّهُ هَبِطَ إِلَّا بِقِيَامِ السَّاعَةِ، وَمَا ذَاكَ الَّذِي رَأَيْتَ مِنِّي إِلَّا خَوْفًا مِنْ قِيَامِ السَّاعَةِ.

دراسة السند:

هذا إسناد فيه علتان: الأولى: ظاهرة، وهي ضعف ابن أبي ليلى، فهو سيء الحفظ (١)، والأخرى: خفية، وهي الانقطاع، فابن أبي ليلى لم يسمعه من مقسم، بل عن الحكم عن مقسم.

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه أبو جعفر العباسي في جزء العرش (١)، والطبراني (٢)، وأبو الشيخ (٣)، كلهم من حديث محمد بن عمران بن أبي ليلى عن أبيه عن جده عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس.

وأعلاها سنداً ما أخرجه أبو جعفر العباسي، فقد أخرجه عن عمران بن أبيه عن جده عن الحكم به، والحكم هو ابن عتيبة الكندي الكوفي، ثقة (٤).

وحديث الطبراني قال عنه الهيثمي: رواه الطبراني وفيه محمد بن أبي ليلى، وقد وثقه جماعة، ولكنه سيء الحفظ، وبقيه رجاله ثقات (٥).

7. 160 - أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ دَاوُدَ الْعَلَوِيُّ، أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْحَافِظُ، حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَارِثِ الْبَغْدَادِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ جَبْرِ، عَنْ نَافِعِ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ:

" إِنْ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا أَهْبَطَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى الْأَرْضِ، قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: أَيُّ رَبِّ أَتَجَعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ؟ قَالَ: إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ، قَالُوا: رَبَّنَا نَحْنُ أَطْوَعُ لَكَ مِنْ بَنِي آدَمَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِلْمَلَائِكَةِ: هَلُمُّوا مَلَائِكِينَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ حَتَّى نُهْبِطَهُمَا إِلَى الْأَرْضِ فَنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ، قَالُوا: رَبَّنَا هَارُوتُ وَمَارُوتُ فَأَهْبِطَا إِلَى الْأَرْضِ، وَمَثَلَتْ لَهُمَا الزَّهْرَةُ امْرَأَةً مِنْ أَحْسَنِ الْبَشَرِ، فَجَاءَتْهُمَا فَسَأَلَاهَا نَفْسَهَا، فَقَالَتْ: لَا وَاللَّهِ حَتَّى تَكَلِّمَا بِهِذِهِ الْكَلِمَةَ فِي الْأَشْرَاطِ، قَالَا: لَا وَاللَّهِ، لَا نُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا أَبَدًا، فَذَهَبَتْ عَنْهُمَا ثُمَّ رَجَعَتْ بِصَبِيٍّ تَحْمِلُهُ، فَسَأَلَاهَا نَفْسَهَا فَقَالَتْ: لَا وَاللَّهِ حَتَّى تَقْتُلَا هَذَا الصَّبِيَّ، فَقَالَا: لَا وَاللَّهِ، لَا نَقْتُلُهُ، فَذَهَبَتْ عَنْهُمَا ثُمَّ رَجَعَتْ بِقَدَحِ خَمْرٍ تَحْمِلُهُ فَسَأَلَاهَا نَفْسَهَا، فَقَالَتْ: لَا وَاللَّهِ، حَتَّى تَشْرَبَا هَذَا الْخَمْرَ، فَشَرَبَا فَسَكِرَا فَوَقَعَا عَلَيْهَا وَقَتَلَا الصَّبِيَّ، فَلَمَّا أَفَاقَا قَالَتِ الْمَرْأَةُ: وَاللَّهِ مَا تَرَكْتُمَا مِمَّا أَبَيْتُمَا عَلَيَّ إِلَّا وَقَدْ فَعَلْتُمَا حِينَ سَكِرْتُمَا، فَخَيْرًا عِنْدَ ذَلِكَ بَيْنَ عَذَابِ الدُّنْيَا وَعَذَابِ الْآخِرَةِ، فَاخْتَارَا عَذَابَ الدُّنْيَا "

دراسة السند:

هذا إسناد ضعيف لخفة ضبط موسى بن جبير (١).

تخريج الحديث:

هذا الأثر لم أجده مرفوعاً إلا من حديث موسى بن جبير عن نافع عن ابن عمر، كما أخرجه أحمد (١) وقال الهيثمي: رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح غير موسى بن جبير وهو ثقة (٢)، أقول: ابن جبير ثقة، ولكن في ضبطه مقال، فهو يخطئ ويخالف.

ويرى ابن حجر أن إسناد أحمد إسناد حسن، يقول: وقصة هاروت وماروت جاءت بسند حسن من حديث ابن عمر في مسند أحمد، وأطنب الطبري في إيراد طرقها بحيث يقضي بمجموعها على أن للقصة أصلاً، خلافاً لمن زعم بطلانها كعياض ومن تبعه(١).

قلت: هي من مرويات كعب من كتب بني إسرائيل، أي إنها من الإسرائيليات، فقد أخرج الطبري قصة هاروت وماروت في تسعة آثار عن الصحابة والتابعين، صرح بعض الصحابة روايتها عن كعب، ولم ينمها أحد منهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم(٢).

وأرى أن الأصح في حديث ابن عمر وقفه على كعب، كما أخرجه أبو نعيم والبيهقي من حديث الثوري عن موسى بن عقبة عن سالم عن ابن عمر عن كعب(٣)، فهذا السند أقوى من سند موسى بن جبير، وقد قرر البيهقي وابن كثير ذلك(٤).

161.8- أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ أَيُّوبَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ مُوسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عَقَبَةَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَشْرَفَتِ الْمَلَائِكَةُ عَلَى الدُّنْيَا، فَرَأَتْ بَنِي آدَمَ يَعْصُونَ، فَقَالُوا: يَا رَبِّ مَا أَجْهَلُ هَؤُلَاءِ مَا أَقَلَّ مَعْرِفَةَ هَؤُلَاءِ بِعَظَمَتِكَ، فَقَالَ: لَوْ كُنْتُمْ فِي مَسْلَاحِهِمْ لَعَصَيْتُمُونِي. قَالُوا: كَيْفَ يَكُونُ هَذَا وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ، وَنُقَدِّسُ لَكَ؟ قَالَ: فَأَخْتَارُوا مِنْكُمْ مَلَكََيْنِ، قَالُوا: فَأَخْتَارُوا هَارُوتَ، وَمَارُوتَ، ثُمَّ أَهْبَطَا إِلَى الدُّنْيَا، وَرَكِبَتْ فِيهِمَا شَهَوَاتُ بَنِي آدَمَ، وَمَثَلَتْ لهُمَا امْرَأَةً فَمَا عَصَمَا حَتَّى وَاقَعَا الْمَعْصِيَةَ فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لهُمَا: فَأَخْتَارَا عَذَابَ الدُّنْيَا، أَوْ عَذَابَ الْآخِرَةِ، فَنَظَرَ أَحَدُهُمَا إِلَى صَاحِبِهِ، فَقَالَ: مَا تَقُولُ؟ قَالَ: أَقُولُ إِنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا مُنْقَطِعٌ، وَإِنَّ عَذَابَ الْآخِرَةِ لَا يَنْقَطِعُ، فَأَخْتَارَا عَذَابَ الدُّنْيَا فَهُمَا اللَّذَانِ ذَكَرَهُمَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ: {وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى الْمَلَائِكَةِ مِنْ آيَاتٍ لِيُتَّقُوا اللَّهَ} (٥).

قال البيهقي: ورويناه من وجه آخر، عن مجاهد، عن ابن عمر موقوفاً عليه، وهو أصح، فإن ابن عمر إنما أخذه عن كعب.
دراسة السند:

هذا إسناد ضعيف، فمحمد بن يونس بن موسى الكديمي البصري متهم(٦)، وموسى بن جبير تكلموا في ضبطه كما مر، وسبق تخريج هذا الحديث والكلام عليه قريباً.

9. 164 - أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، حَدَّثَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُكْرَمِ الْبَزَّارِ بِنِعْدَادٍ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ أَبِي عُثْمَانَ الطَّيَالِسِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدِ الْفَرُويِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ قُدَامَةَ الْجُمَحِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ جَاءَ وَالصَّلَاةُ قَائِمَةٌ، فَذَكَرَ قِصَّةَ امْتِنَاعِ أَبِي جَحْشٍ اللَّيْثِيِّ عَنِ الصَّلَاةِ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَفِيهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "هَلُمَّ يَا عُمَرُ" أَجْلِسْ حَتَّى أَحَدِّثَكَ بِغِنَى الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَنْ صَلَاةِ أَبِي جَحْشٍ، إِنَّ لِلَّهِ فِي سَمَانِهِ مَلَائِكَةً خُشُوعًا لَا يَرْفَعُونَ رُؤُوسَهُمْ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، فَإِذَا قَامَتِ السَّاعَةُ رَفَعُوا رُؤُوسَهُمْ قَالُوا: رَبَّنَا مَا عَبْدْنَاكَ حَقَّ عِبَادَتِكَ، وَإِنَّ لِلَّهِ فِي السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ مَلَائِكَةً سُجُودًا لَا يَرْفَعُونَ رُؤُوسَهُمْ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، فَإِذَا قَامَتِ السَّاعَةُ رَفَعُوا رُؤُوسَهُمْ، ثُمَّ قَالُوا: رَبَّنَا مَا عَبْدْنَاكَ حَقَّ عِبَادَتِكَ.

دراسة السند:

هذا إسناد ضعيف لأجل ضعف عبد الملك الجمحي عموماً، وضعفه في ابن دينار بشكل خاص (O).

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في المستدرک، وقال: صحيح على شرط البخاري، وخالفه الذهبي، وقال: منكر غريب (O).

ولم يسلم ابن حجر بضعفه، قال: وليس في سنده إلا عبد الملك بن قدامة الجمحي، وهو مختلف فيه، وثقه ابن معين والعجلي، وضعفه أبو حاتم والنسائي، وقال البخاري: يعرف وينكر (O).

وللحديث طريقان مرسلان عن ابن جبير والحسن البصري، أخرجهما محمد بن نصر (O)، ونظرت في رجالهما، فوجدت فيهما ضعفاً.

10. 165 - أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدِ الصَّفَّارِ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ شَرِيكٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ فَرُوحَ، أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنِي أَبَانُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: "إِنَّ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَلَائِكَةً سِوَى الْحَفَظَةِ يَكْتُبُونَ مَا سَقَطَ مِنْ وَرَقِ الشَّجَرِ، فَإِذَا أَصَابَ أَحَدَكُمْ عَرَجَةٌ بِأَرْضِ فَلَاةٍ فَلْيُنَادِ أَعِينُوا عِبَادَ اللَّهِ يَرْحَمُكُمُ اللَّهُ تَعَالَى"

دراسة السند:

هذا إسناد حسن، فعلي بن أحمد بن عبدان، ثقة (O)، وأحمد بن عبيد الصفار، ثقة (O)، وعبيد بن شريك، ثقة (O)، وسعيد بن الحكم بن أبي مريم المصري، ثقة من رجال الصحيحين (O)، وعبد الله بن فروخ الخرساني، ثقة (O)، وأسامة بن زيد الليثي اختلفوا فيه، وهو من رجال مسلم (O)، أبان بن صالح بن عمير، ثقة (O)، مجاهد بن جبر المكي، ثقة، من رجال الصحيحين (O).

تخريج الحديث:

أخرجه البزار مرفوعاً، قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْحَاقَ (O)، قَالَ: حَدَّثَنَا مَنْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ (O)، قَالَ: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ (O)، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ سِوَى الْحَفَظَةِ يَكْتُبُونَ مَا سَقَطَ مِنْ وَرَقِ الشَّجَرِ فَإِذَا أَصَابَ أَحَدَكُمْ عَرَجَةٌ بِأَرْضِ فَلَاةٍ فَلْيُنَادِ: أَعِينُوا عِبَادَ اللَّهِ" (O).

قال الهيثمي: رجاله ثقات (O).

وهذا إسناد حسن، وحاتم بن إسماعيل أثبت من عبد الله بن فروخ، ورفعته هنا من قبيل زيادة الثقة، وإن كان حكمه أصلاً الرفع على كل حال، فمثل هذا لا يروى من جهة الاجتهاد والرأي، ولا

أرى أن ابن عباس رواه عن مسلمة أهل الكتاب كما رأى بعض المعاصرين^(١)، لأن المحفوظ أن ابن عباس نهى عن الرواية عن أهل الكتاب^(٢).

وأخرجه البيهقي موقوفا بأسانيد حسنة، رجالها ثقات، قال: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى، قَالَا: نَا أَبُو الْعَبَّاسِ الْأَصَمُّ، نَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، نَا رَوْحٌ، نَا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، أَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ يَعْقُوبَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، نَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ، أَنَا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: "إِنَّ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ سِوَى الْحَفِظَةِ يَكْتُبُونَ مَا يَسْقُطُ مِنْ وَرَقِ الشَّجَرِ، فَإِذَا أَصَابَ أَحَدَكُمْ عَرَجَةٌ فِي الْأَرْضِ لَا يَقْدِرُ فِيهَا عَلَى الْأَعْوَانِ فَلْيَصِخْ، فَلْيَقُلْ: عِبَادَ اللَّهِ أَغِيثُونَا أَوْ أَعِينُونَا رَحِمَكُمُ اللَّهُ، فَإِنَّهُ سَيُعَانُ" لَفْظُ حَدِيثِ جَعْفَرٍ، وَفِي رِوَايَةِ رَوْحٍ: "إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يُسَمِّنُونَ الْحَفِظَةَ، يَكْتُبُونَ مَا يَقَعُ فِي الْأَرْضِ مِنْ وَرَقِ الشَّجَرِ، فَمَا أَصَابَ أَحَدًا مِنْكُمْ عَرَجَةٌ أَوْ احتَاجَ إِلَى عَوْنٍ بِفَلَاةٍ مِنَ الْأَرْضِ فَلْيَقُلْ: أَعِينُونَا عِبَادَ اللَّهِ، رَحِمَكُمُ اللَّهُ، فَإِنَّهُ يُعَانُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ"^(٣).

ويبدو أن هذا الحديث قد ثبت عند الإمام أحمد بن حنبل، لأنه عمل به، فقد أخرج البيهقي: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، أَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَلْمَانَ الْفَقِيهَ بَعْدَادَ، نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، يَقُولُ: "حَجَّجْتُ خَمْسَ حَجَجٍ، اثْنَتَيْنِ رَاكِبًا، وَثَلَاثَ مَاشِيًا، أَوْ ثَلَاثَ رَاكِبًا، وَاثْنَتَيْنِ مَاشِيًا، فَضَلَّلْتُ الطَّرِيقَ فِي حَجَّةٍ، وَكُنْتُ مَاشِيًا فَجَعَلْتُ أَقُولُ: يَا عِبَادَ اللَّهِ دُلُونِي عَلَى الطَّرِيقِ، قَالَ: فَلَمْ أَزَلْ أَقُولُ ذَلِكَ حَتَّى وَقَفْتُ عَلَى الطَّرِيقِ"^(٤).

هذا إسناد صحيح، فأبو عبد الله الحافظ، هو الحاكم النيسابوري، وأحمد بن سلمان بن الحسن بن إسرائيل، صدوق^(٥)، وعبد الله بن أحمد، ثقة ثبت^(٦). والله أعلم.

خاتمة

تبين من دراسة باب الإيمان بالملائكة من كتاب شعب الإيمان للبيهقي، أن هذه الشعبة من هذا الكتاب احتوت على عشرة أحاديث زائدة مرفوعة من أصل ستة وعشرين حديثاً أخرجها البيهقي في هذا الباب، من هذه العشرة حديثان صحيحان، وحديثان حسنان، وستة أحاديث ضعيفة يتقوى بعضها بالشواهد والمتابعات.

وبنسب رياضية بسيطة، نجد أن 38% من أحاديث الباب هي أحاديث زائدة على الكتب الستة، وأن 20% من الأحاديث الزائدة هي أحاديث صحيحة، وأن 20% منها أحاديث حسنة.

ولو اعتبرنا هذا الباب عينة عشوائية من هذا الكتاب، وباعتبار أن البيهقي يسير على منهج مطرد في كتابه، وبتعميم نفس النسب على الكتاب الذي أخرج فيه البيهقي أكثر من عشرة آلاف حديث، فيتوقع أن يكون في كتاب شعب الإيمان أربعة آلاف حديث زائد على الكتب الستة، الرقم الذي يضاهي ما يحتويه كل كتاب منفرد من الكتب الستة، إذا استبعدنا المكرر منها.

وبنفس النسب أيضاً، قد نجد في هذه الأربعة آلاف حديث، ثمانمائة حديثاً صحيحاً، وثمانمائة حديثاً حسناً، خلاف ما يمكن أن يتقوى من الضعيف منها.

وهذه دون شك حصيلة ممتازة من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم غير مروية في الكتب الستة.

وبهذا يظهر جليا أهمية علم الزوائد، فدراستنا لباب الإيمان بالملائكة -وهو من أبواب الإيمان- وجدنا فيه نسبة ممتازة من أحاديث صحاح وحسنة لم ترد في الأصول الستة.

لذا أرى من الأهمية بذل مجهود أكبر في الاتجاه، وأن يسלט الضوء على دراسة الزوائد، وأن توجه الحركة البحثية في علم الحديث لتناول بقية كتب الحديث -وما أكثرها- لتجريد زوائدها ودراستها وتقديمها للطالبين.

والله ولي التوفيق،، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

قائمة المصادر والمراجع

- (1) اتحاف المرتقي، لمحمود بن عبد الفتاح النحال، دار الميمان، ط1، 2008م
- (2) الأسماء والصفات، للبيهقي، مكتبة السوادي، جدة، ط1، 1993م، تحقيق: عبد الله الحاشدي.
- (3) الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ، تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض.
- (4) تاريخ الإسلام، للذهبي، دار الكتاب العربي، لبنان، ط1، 1987م، تحقيق: عمر عبد السلام.
- (5) التاريخ الكبير، للبخاري، دار المعارف العثمانية، حيد آباد، الدكن، إشراف: محمد عبد المعيد خان.

- (6) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2002م، تحقيق: بشار عواد.
- (7) تاريخ دمشق، لابن عساكر، علي بن الحسن، دار الفكر، 1995م، تحقيق: عمر بن غرامة.
- (8) تاريخ نيسابور، للحاكم، الناشر: كتابخانه ابن سينا، طهران، عربّه عن الفارسية: بهمن كريمي.
- (9) تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، لجلال الدين السيوطي، مكتبة الرياض الحديثة، ط1، 2002م.
- (10) تذكرة الحفاظ، للذهبي، محمد بن أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.
- (11) تعظيم قدر الصلاة، للمروزي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط1، 1406هـ، ت: عبد الرحمن عبد الجبار.
- (12) تفسير الطبري، دار هجر للطباعة، ط1، 2001م، تحقيق: عبد الله عبد المحسن.
- (13) تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ، تحقيق: محمد حسين.
- (14) تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، مطبعة دار المعارف النظامية بالهند، ط1، 1326هـ.
- (15) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1980م، تحقيق: بشار عواد.
- (16) الثقات، لابن حبان، دار المعارف العثمانية، حيد آباد، ط1، 1973م، إشراف: محمد عبد المعيد خان.
- (17) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1952م.
- (18) جزء العرش، للعبيسي، محمد بن عثمان، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1998م، تحقيق: محمد بن خليفة.
- (19) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1409هـ.
- (20) دلائل النبوة، للبيهقي، أحمد بن الحسين، دار الكتب العلمية، ط1، 1988، تحقيق: القلعي.
- (21) الزهد والرفائق، لابن المبارك، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: الأعظمي.

- (22) سلسلة الأحاديث الضعيفة، للألباني، محمد بن ناصر الدين، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1992م.
- (23) السنة، لعبد الله بن أحمد بن حنبل، دار ابن القيم، الدمام، ط1، 1986م، تحقيق: محمد بن سعيد.
- (24) سير أعلام النبلاء، للذهبي، مؤسسة الرسالة، ط3، 1985م، حقق بإشراف شعيب الأرنؤوط.
- (25) شعب الإيمان، للبيهقي، مكتبة الرشد، الرياض، ط3، 2011م، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد.
- (26) صحيح البخاري، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ. تحقيق: محمد زهير.
- (27) صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- (28) طبقات الحفاظ، لجلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، ط1، 1994، لبنان.
- (29) الطبقات الكبرى، لابن سعد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990م، تحقيق: محمد عبد القادر عطا.
- (30) العظمة، لأبي الشيخ الأصبهاني، دار العاصمة، الرياض، ط1، 1408هـ، تحقيق: المباركفوري.
- (31) علل الحديث، لابن أبي حاتم، مطابع الحميضي، ط1، 2006م، تحقيق: سعد بن عبد الله وآخرون.
- (32) فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ، اعتنى به: محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب.
- (33) لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، مؤسسة الأعلمي، بيروت، 1390هـ.
- (34) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيتمي، مكتبة القدسي، القاهرة، 1994م، تحقيق: حسام الدين القدسي.
- (35) المستدرک علی الصحیحین، للحاكم، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: عبد القادر عطا.
- (36) مسند البزار، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط1، 1988م، تحقيق: محفوظ الرحمن وآخرون.
- (37) المعجم الأوسط، للطبراني، دار الحرمين، القاهرة، تحقيق: طارق بن عوض وعبد المحسن بن إبراهيم.

- (38) المعجم الكبير، للطبراني، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط2، 1994م، تحقيق: حمدي السلفي.
- (39) معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصفهاني، دار الوطن، الرياض، ط1، 1998م تحقيق: عادل العزازي.
- (40) المنتخب من كتاب السياق، للصريفيني، إبراهيم بن محمد، دار الفكر، 1414هـ، تحقيق: خالد حيدر.
- (41) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1963م، تحقيق: علي محمد البجاوي.
- (42) هدية العارفين، إسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، لبنان، 1951م.